01

د. اشرف سمير انور

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قضايا اقتصادية

للتأهيل للسلك

التجاري والدبلوماسي

دبلوماسية اقتصادية | سياسات وتنمية | تجارة واستثمار | شراكات دولية | اقتصاد عالمي

المفاهيم الاقتصادية الأساسية في العلاقات الاقتصادية الدولية

د. أشرف سمير

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

ashanwar@feps.edu.eg

2026

المحتويات

اولاً: المفاهيم ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية: 2

ثانياً: المفاهيم ذات الصلة بالاقتصاد الدولي: 12

د.أشرف سمير

اولاً: المفاهيم ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية:

- **التضخم Inflation**

هو الارتفاع المستمر والمنتظم في **المستوى العام للأسعار** لجميع **السلع والخدمات** داخل **الاقتصاد** خلال فترة زمنية معينة. يؤدي هذا الارتفاع إلى انخفاض **القدرة الشرائية للنقود**، أي أن نفس المبلغ من المال يشتري كمية أقل من السلع. ينشأ **التضخم** غالبًا نتيجة **زيادة الطلب الكلي** مقابل **العرض**، أو بسبب ارتفاع **تكاليف الإنتاج**، أو بسبب **التوسع النقدي** دون **غطاء إنتاجي**.

- **سعر الصرف Exchange Rate**

هو **معدل تحويل عملة** دولة إلى **عملة دولة أخرى**، ويُستخدم لتحديد **قيمة العملة** في **السوق الدولية**. يتأثر **سعر الصرف** بعوامل متعددة مثل **العرض والطلب**، **أسعار الفائدة**، **معدلات التضخم**، و**السياسات الاقتصادية**. يؤثر سعر الصرف على **تكلفة الواردات والصادرات**، وبالتالي على **ميزان المدفوعات** و**قيمة العملة الوطنية**.

- **السياسة المالية Fiscal Policy**

هي مجموعة القرارات التي تتخذها **الحكومة** لتنظيم **الإنفاق العام** و**الإيرادات**)وخاصة **الضرائب** (بهدف تحقيق **الاستقرار الاقتصادي** و**تحفيز النمو**. تشمل أدوات **السياسة المالية الموازنة العامة**، **الدعم**، **القروض**، و**التحويلات**. تستخدم الحكومة السياسة المالية للتأثير على **الطلب الكلي**، وتحقيق **التوازن الاقتصادي والاجتماعي**.

- **السياسة النقدية Monetary Policy**

هي الإجراءات التي يتخذها **البنك المركزي** لإدارة **المعروض النقدي** في **الاقتصاد** من خلال التحكم في **أسعار الفائدة**، **نسبة الاحتياطي**، **وسعر أعادة الخصم**، و**عمليات السوق المفتوح**. تهدف **السياسة النقدية** إلى تحقيق **الاستقرار في الأسعار**، **دعم النمو**، و**التحكم في التضخم**. وتنقسم إلى **سياسة توسعية** تُستخدم في حالات **الركود**، و**سياسة انكماشية** تُستخدم للحد من **التضخم**.

- **الاستثمار الأجنبي Foreign Investment**

يشير إلى **الأموال** التي تضخها **شركات** أو **أفراد من خارج الدولة** في **مشاريع إنتاجية أو خدمية** داخل **الدولة المضيفة** بهدف تحقيق **أرباح**. ينقسم إلى **استثمار مباشر** (امتلاك **أصول إنتاجية**) و**استثمار غير مباشر** (الاستثمار في **الأسهم** و**السندات**). يُعد من العوامل المهمة في **دعم النمو**، **توفير فرص العمل**، و**نقل التكنولوجيا**.

د.أشرف سمير

▪ الأموال الساخنة Hot Money

تعرف الأموال الساخنة بأنها تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل تنتقل بسرعة بين الدول بهدف تحقيق عائد أعلى وتدخل غالباً في أدوات مالية سريعة التسييل مثل أذون الخزانة والأسهم قصيرة الأجل وتتحرك هذه الأموال تبعاً لتغير أسعار الفائدة وسعر الصرف وتوقعات المستثمرين حيث توفر سيولة سريعة للاقتصاد في المدى القصير لكنها في المقابل تخلق مخاطر مرتفعة عند خروجها المفاجئ وتؤدي إلى تقلبات واضحة في سعر الصرف ومستوى الاحتياطيات الأجنبية.

▪ الاحتياطي النقدي الأجنبي Foreign Exchange Reserves

هو **المخزون من العملات الأجنبية** الذي تحتفظ به **السلطات النقدية** (عادة **البنك المركزي**) لاستخدامه في **سداد الالتزامات الخارجية، تثبيت العملة المحلية، وتمويل الواردات.** يُعد أحد **مؤشرات القوة الاقتصادية** للدولة، وكلما ارتفع **الاحتياطي النقدي الأجنبي**، زادت قدرة الدولة على **مقاومة الأزمات الخارجية.**

▪ الأزمة الاقتصادية Economic Crisis

هي حالة من التدهور الحاد والمفاجئ في **مؤشرات الاقتصاد الكلي**، مثل **الناتج المحلي الإجمالي**، **الاستثمار**، **التوظيف**، **الإنتاج**، وترافقها عادة موجة من **الانكماش** أو **التضخم الحاد**، و**اضطرابات في الأسواق المالية**، وضعف في ثقة المستهلكين والمستثمرين. تنشأ الأزمة الاقتصادية نتيجة تراكم **اختلالات هيكلية**، أو بسبب **صدمات خارجية**، أو **سياسات اقتصادية خاطئة**، وقد تكون عامة تشمل معظم القطاعات، أو قطاعية تؤثر على مجال معين مثل **البنوك** أو **العقارات؟**

مثال :الأزمة المالية العالمية لعام **2008 التي** بدأت بانهيار **سوق الرهن العقاري** في الولايات المتحدة، وأدت إلى **ركود عالمي** و**انكماش حاد** في النشاط الاقتصادي.

▪ السياسة المالية Fiscal Policy

هي الإجراءات التي تتخذها وزارة المالية وتتعلق باستخدام الحكومة للإنفاق العام (الدعم والمدفوعات التحويلية) والضرائب للتأثير على الاقتصاد. يمكن أن تشمل هذه السياسات التحفيز المالي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب لتحفيز النمو.

▪ أدوات السياسة المالية Fiscal Policy Instruments:

1. الضرائب

الضرائب المباشرة: تشمل الضرائب على الدخل والأرباح ورأس المال. يمكن تعديل معدلات الضرائب لزيادة الإيرادات أو لتحفيز الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار.

الضرائب غير المباشرة: تشمل الضرائب على السلع والخدمات مثل ضريبة القيمة المضافة (VAT) والرسوم الجمركية. يمكن تعديل هذه الضرائب لتغيير سلوك المستهلكين والمنتجين.

2. الإنفاق الحكومي

الإنفاق على السلع والخدمات العامة، مثل: الاستثمارات العامة والإنفاق الاجتماعي. زيادة الإنفاق يمكن أن يحفز النشاط الاقتصادي ويخلق فرص عمل. ويشمل الانفاق الحكومي نوعان:

- الإنفاق الاجتماعي: يشمل برامج الدعم الاجتماعي مثل التأمينات الاجتماعية والمعاشات. يهدف هذا النوع من الإنفاق إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفقر.

الاستثمارات الحكومية: تشمل الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والمشاريع الكبيرة التي يمكن أن تدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

- **الفائض المالي الأولي Primary Fiscal Surplus**

الفرق بين إيرادات الحكومة ونفقاتها قبل احتساب مدفوعات خدمة الدين العام.

- **العجز المالي الكلي Overall Fiscal Deficit**

الفرق بين إجمالي إيرادات الحكومة وإجمالي نفقاتها بعد احتساب مدفوعات خدمة الدين العام.

- **الدين العام Public Debt**

إجمالي الالتزامات المالية التي تتحملها الدولة نتيجة الاقتراض لتمويل عجز الموازنة أو تنفيذ مشروعات عامة ويشمل الاقتراض الداخلي والخارجي ويتضمن أصل الدين والفوائد المستحقة عليه ويعكس حجم الدين العام قدرة الدولة على السداد واستدامة ماليتها العامة كما يؤدي ارتفاعه إلى زيادة أعباء خدمة الدين وتقليص المساحة المتاحة للإنفاق التنموي.

- **أذون الخزانة Treasury Bills (T-Bills)**

أذون الخزانة هي أدوات مالية قصيرة الأجل تصدرها الحكومات لجمع الأموال لتمويل الإنفاق العام وتغطية العجز في الميزانية. تتميز بأنها تكون عادة لفترات زمنية قصيرة، مما يجعلها من أكثر الأدوات المالية سيولة وأماناً.

خصائص أذون الخزانة:

- قصيرة الأجل: فترة استحقاقها قصير الاجل (3 أشهر).

د.أشرف سمير

- خالية من المخاطر: تعتبر آمنة جداً لأنها مضمونة من قبل الحكومة.
- سيولة عالية: يمكن بيعها بسهولة في الأسواق المالية قبل تاريخ استحقاقها.

▪ سندات الخزانة (Treasury Bonds (T-Bonds

سندات الخزانة هي أدوات دين طويلة الأجل تصدرها الحكومة لجمع الأموال لتمويل نفقاتها والمشاريع العامة. تتميز بفترات استحقاق تتجاوز العام الواحد، مما يجعلها خياراً جيداً للمستثمرين الذين يسعون لعوائد ثابتة ومستقرة على مدى فترة زمنية أطول.

خصائص سندات الخزانة:

- طويلة الأجل: فترات استحقاقها تتراوح عادة بين 2 إلى 30 عاماً.
- خالية من المخاطر: تعتبر من أكثر الأدوات المالية أماناً لأنها مضمونة من قبل الحكومة.
- تتضمن فائدة دورية: تدفع فوائد ثابتة دورياً (عادة نصف سنوية) للمستثمرين.

▪ السندات الحكومية الدولية International Sovereign Bonds

السندات الحكومية الدولية هي أدوات دين تصدرها الحكومة بعملات أجنبية وتستهدف جذب المستثمرين الدوليين. تُعتبر هذه السندات وسيلة لجمع التمويل اللازم الذي تحتاجه الحكومة لتمويل مشاريعها وبرامجها، وكذلك لإدارة ديونها.

خصائص السندات الحكومية الدولية:

- عملة الاصدار: قد تكون بالدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني، أو أي عملة أجنبية أخرى.
- مدة الاستحقاق: تتنوع بين متوسطة الأجل (من 1 إلى 10 سنوات)، وطويلة الأجل (أكثر من 10 سنوات).
- الفائدة: تدفع فوائد دورية ثابتة أو متغيرة. وعادة ما تكون الفائدة مرتبطة بمعدلات الفائدة المحلية أو العالمية.
- السيولة :غالباً ما تكون قابلة للتداول في الأسواق المالية العالمية، مما يوفر سيولة عالية.

أمثلة على السندات الدولية المصرية:

في فبراير 2021 أصدرت وزارة المالية سندات دولية بقيمة 3.75 مليارات دولار على ثلاث شرائح (٥، ١٠، ٤٠ سنة) وبقيم مصدرة تبلغ 0.75 مليون دولار، و1.5 مليار دولار، و1.5 مليار دولار على التوالي لتوفير جزء من الاحتياجات التمويلية للعام المالي الحالي 2020 /2021. وقد شهد هذا الطرح إقبال قوى مكن مصر من إصدار السندات الدولية بالحجم المطلوب وبأقل سعر فائدة ممكنة، حيث شهد الطرح تقدم أكثر من 400 مستثمر بطلبات للشراء والاكتتاب في السندات المصرية الدولية منهم 40 مستثمرًا جديدًا يكتتبون للمرة الأولى في تلك السندات وهو ما يمثل استمرار لنهج وزارة المالية والذي يهدف الى توسيع وتنويع قاعدة المستثمرين في السندات الدولية المصرية.

د.أشرف سمير

▪ التمويل الأخضر والسندات الخضراء Green Finance and Green Bonds

تمويل الأخضر هو عملية توفير التمويل للمشاريع والاستثمارات التي تساهم في تحقيق الاستدامة البيئية والتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. يهدف التمويل الأخضر إلى دعم المشاريع التي تقلل من التأثيرات البيئية السلبية وتعزز استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة، مما يساهم في حماية البيئة ومكافحة تغير المناخ.

خصائص التمويل الأخضر:

- **استهداف المشاريع المستدامة:** يركز التمويل الأخضر على تمويل المشاريع التي تساهم في الاستدامة البيئية مثل الطاقة المتجددة، كفاءة استخدام الطاقة، النقل المستدام، إدارة المياه، وإعادة التدوير.
- **الالتزام بالمعايير البيئية:** يشترط أن تلتزم المشاريع الممولة بمعايير بيئية معينة تضمن تقليل الأثر البيئي السلبي.
- **الارتكاز على الشهادات والتصنيفات الدولية:** قد يتم تصنيف المشاريع الممولة على أنها "خضراء" وفقاً لمعايير وشهادات معترف بها دولياً مثل مبادرة السندات الخضراء (Green Bond Principles)

أدوات التمويل الأخضر:

- **السندات الخضراء:** أدوات دين تصدرها الحكومات لتمويل المشاريع البيئية المستدامة (المشاريع الصديقة للبيئة).
- **القروض الخضراء:** قروض تُمنح بشروط تفضيلية للمشاريع التي تساهم في الاستدامة البيئية.
- **صناديق الاستثمار الخضراء:** صناديق تستثمر في مشاريع تلتزم بالمعايير البيئية.

فوائد التمويل الأخضر (الفرص المتاحة):

- دعم المشاريع التي تساهم في تقليل التأثيرات السلبية على البيئة وتحسين جودة الحياة.
- تعزيز الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون ومستدام.
- زيادة جاذبية المشاريع التي تلتزم بالمعايير البيئية (نمو الاستثمار المستدام).
- المساهمة في تقليل المخاطر المرتبطة بتغير المناخ والتدهور البيئي.

التحديات والمخاطر:

- قد تتطلب المشاريع المستدامة تكاليف إضافية للالتزام بالمعايير البيئية.
- قد تواجه المشاريع تحديات في الامتثال للتشريعات والمعايير البيئية المختلفة.

المبادرات العالمية للتمويل الأخضر:

د.أشرف سمير

- **مبادرة السندات الخضراء العالمية**، وهي عبارة عن مجموعة من المبادئ التوجيهية الطوعية والتي تتضمن معايير دولية تهدف إلى توفير المعلومات وتعزيز الشفافية والإفصاح في سوق السندات الخضراء. وتهدف إلى دعم الجهات المصدرة في تمويل المشاريع المستدامة بيئيًا وتزويد المستثمرين بالمعلومات اللازمة لتقييم التأثير البيئي لاستثماراتهم. تُدار مبادئ السندات الخضراء من قبل رابطة أسواق رأس المال الدولية.
- **مبادرة الأمم المتحدة للتمويل الأخضر**: تهدف إلى تشجيع المؤسسات المالية على دمج الاعتبارات البيئية في قراراتها الاستثمارية. وتمثل المبادرة شراكة عالمية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والقطاع المالي. تأسست عام 1992 لتعزيز ممارسات التمويل المستدام وتشجيع دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في عمليات صنع القرار المالي.

أمثلة على السندات الخضراء المصرية:

في عام 2020 إصدار سندات خضراء مدتها خمس سنوات بمبلغ 500 مليون دولار وبسعر فائدة قدره 5.75%. أصبحت مصر أول بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يصدر سندات سيادية خضراء. في إطار هدفها لتنويع مصادر تمويلها. وقد خصصت حصيلة بيع السندات لتمويل النقل النظيف، والطاقة المتجددة، ومنع التلوث ومكافحته، والإدارة المستدامة لمياه الشرب والصرف الصحي، وكفاءة استخدام الطاقة، والتكيف مع تغير المناخ. ويتسق إصدار مصر للسندات الخضراء مع أهداف رؤية مصر 2030 والتي تستهدف زيادة نسبة المشروعات الخضراء في الموازنة الاستثمارية للحكومة من 14٪ في 2020 إلى 30٪ في 2022.

▪ السياسة النقدية Monetary Policy

هي الإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية للتحكم في المعروض النقدي داخل الاقتصاد. تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق استقرار الأسعار وإدارة سعر الصرف وتحفيز النمو الاقتصادي.

أدوات السياسة النقدية:

1. سعر الفائدة

رفع أو خفض سعر الفائدة: هي الأداة الأكثر شيوعًا. عندما يرفع البنك المركزي سعر الفائدة، يصبح الاقتراض أكثر تكلفة، مما يقلل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ويهدف إلى خفض التضخم. على العكس، عندما يخفض البنك المركزي سعر الفائدة، يصبح الاقتراض أقل تكلفة، مما يزيد من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ويحفز النمو الاقتصادي.

2. عمليات السوق المفتوحة

د.أشرف سمير

شراء وبيع السندات الحكومية: من خلال شراء السندات الحكومية، يضخ البنك المركزي الأموال في النظام المصرفي، مما يزيد من السيولة ويخفض أسعار الفائدة. في المقابل، بيع السندات يسحب الأموال من النظام المصرفي، مما يقلل من السيولة ويرفع أسعار الفائدة.

3. الاحتياطي النقدي الإلزامي

تعديل نسبة الاحتياطي النقدي: يتطلب البنك المركزي من البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها كاحتياطي. عندما يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي، يتوفر لدى البنوك أموال أقل للإقراض، مما يقلل من العرض النقدي. وعندما يخفض النسبة، يتوفر لدى البنوك أموال أكثر للإقراض، مما يزيد من العرض النقدي.

4. سعر الخصم

تعديل سعر الخصم وأعاده الخصم: سعر الخصم هو السعر الذي يترتب من جراء تحصيل قيمة الورقة المالية قبل وقت استحقاقها. وسعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية وأذون الخزينة الموجودة لدى البنوك التجارية لزيادة نسبة السيولة لديها. خفض سعر الخصم يجعل الاقتراض من البنك المركزي أرخص، مما يزيد من السيولة في النظام المصرفي. رفع سعر الخصم يجعل الاقتراض من البنك المركزي أكثر تكلفة، مما يقلل من السيولة في النظام المصرفي.

- **الكوريدور (Interest Rate Corridor (Corridor System**

تم إصدار القواعد المنظمة لسعر الكوريدور عام 2005 من قبل مجلس إدارة البنك المركزي المصري، وسعر الكوريدور هو عبارة عن حد أدنى وحد أقصى لسعر الفائدة التي تقرض به البنوك بعضها البعض فيما يسمي بسوق الانتربنك.

ولاقتراض البنوك سيولة من البنك المركزي عن طريق الكوريدور، لابد من تقديم البنك المقترض ضمان في صورة أذون خزانة، ويقرض البنك المركزي، البنك بقيمة أقل من قيمة الضمان ب 3% تجنبا لخطر انخفاض قيمة الضمان. ويتم اللجوء للبنك المركزي في حالة شح السيولة ما بين البنوك وارتفاع سعر الإقراض لليلة واحدة فوق الحد الأقصى للكوريدور.

وبالتالي يتضمن نظام الكوريدور ثلاثة أنواع من أسعار الفائدة:

- سعر الفائدة على الإقراض (الحد الأعلى للكوريدور): هذا هو السعر الذي يقرض به البنك المركزي الأموال للبنوك التجارية على المدى القصير (عادةً لليلة واحدة). يمثل هذا السعر الحد الأقصى الذي يمكن أن تدفعه البنوك للحصول على السيولة من البنك المركزي.

د.أشرف سمير

- سعر الفائدة على الإيداع (الحد الأدنى للكوريدور) :هذا هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي للبنوك التجارية على ودائعها الفائضة المحتفظ بها لدى البنك المركزي. يمثل هذا السعر الحد الأدنى الذي يمكن أن تكسبه البنوك من ودائعها لدى البنك المركزي.
- سعر الفائدة الأساسي (سعر السوق المستهدف) :هذا هو السعر المستهدف الذي يسعى البنك المركزي لتحقيقه في سوق الإقراض بين البنوك (السوق النقدي بين البنوك). يُستخدم هذا السعر كأداة رئيسية للسياسة النقدية لتحقيق أهداف البنك المركزي، مثل التحكم في التضخم وتحفيز النمو الاقتصادي.

نظام الكوريدور يعمل على توجيه أسعار الفائدة في السوق النقدية بحيث تبقى ضمن النطاق المحدد بين الحد الأدنى والحد الأقصى. إليك كيف يتم ذلك:

- إذا ارتفع سعر الفائدة في السوق فوق سعر الإقراض: يمكن للبنوك الاقتراض مباشرة من البنك المركزي بسعر الفائدة الأعلى، مما يحد من ارتفاع أسعار الفائدة في السوق.
- إذا انخفض سعر الفائدة في السوق دون سعر الإيداع: يمكن للبنوك إيداع أموالها الفائضة لدى البنك المركزي بسعر الفائدة الأدنى، مما يحد من انخفاض أسعار الفائدة في السوق.

أمثلة على استخدام نظام الكوريدور

البنك المركزي الأوروبي(ECB) – البنك المركزي الأمريكي (Federal Reserve) – والبنك المركزي المصري (CBE).

- **مؤشر سوق المال Money Market Index**

مؤشر سوق المال هو أداة مالية تقيس أداء مجموعة معينة من الأسهم في سوق الأوراق المالية. يعكس المؤشر التغيرات في أسعار تلك الأسهم، مما يساعد المستثمرين في تقييم أداء السوق بشكل عام أو قطاع معين منه. تعتبر مؤشرات سوق المال أدوات مهمة للمستثمرين لأنها توفر نظرة شاملة على اتجاهات وأداء أسواق الأوراق المالية.

أمثلتها:

- مؤشرات الأسهم الرئيسية: تستخدم لقياس أداء سوق الأوراق المالية.
  - مؤشر داو جونز الصناعي :(DJIA) يقيس أداء 30 من أكبر الشركات الأمريكية وأكثرها تأثيرًا.
  - مؤشر ستاندرد آند بورز 500 :(S&P 500) يضم 500 شركة كبيرة ومتنوعة في الولايات المتحدة.
  - مؤشر ناسداك المركب :(NASDAQ Composite) يشمل أكثر من 3000 شركة، خاصة في قطاع التكنولوجيا.
  - مؤشر EGX100: يقيس أداء 100 من أكبر الشركات بالبورصة المصرية وأكثرها تأثيرا.
  - مؤشر EGX30: يقيس أداء 30 من أكبر الشركات بالبورصة المصرية وأكثرها تأثيرا.

د.أشرف سمير

- المؤشرات القطاعية: تُستخدم لقياس أداء قطاعات محددة مثل التكنولوجيا، الرعاية الصحية، والطاقة، مثال :مؤشر ناسداك للتكنولوجيا.

▪ سوق الأوراق المالية (Stock Market (Securities Market

سوق الأوراق المالية هي السوق التي يتم فيها عمليات بيع وشراء الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات، وذلك بغرض جمع رأس المال للشركات أو للحكومات. تلعب سوق الأوراق المالية دورًا حيويًا داخل الاقتصاد من خلال المساهمة في تمويل الاستثمارات وتحفيز نمو الشركات.

▪ السوق الأولي Primary Market

السوق الأولي (Primary Market) هي السوق التي يتم فيها طرح الأوراق المالية للمرة الأولى للجمهور من قبل الشركات أو الحكومات. في هذه العملية، يتم جمع التمويل للشركات أو الحكومات عن طريق بيع الأسهم أو السندات أو أي أوراق مالية أخرى للمستثمرين للمرة الأولى. عملية الطرح الأولي في السوق الأولي تشمل عادةً الخطوات التالية: إصدار الأوراق المالية (الأسهم أو السندات)، ثم تحديد السعر الأولي، ثم التسويق والترويج، ثم تخصيص الأسهم أو السندات.

▪ السوق الثانوي Secondary Market

السوق الثانوي (Secondary Market) هو السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية المُصدرة سابقًا في السوق الأولي. بمعنى آخر، يتم في السوق الثانوي بيع وشراء الأسهم والسندات والأصول المالية الأخرى بين المستثمرين بعد أن تم طرحها وتداولها مسبقًا في السوق الأولي.

▪ السياسة التجارية Trade Policy

السياسة التجارية هي مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة لتنظيم التجارة الخارجية للبلاد. تهدف هذه السياسة إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مثل تعزيز النمو الاقتصادي، حماية الصناعات الوطنية، تعزيز الصادرات، وتنظيم الواردات.

أدوات السياسة التجارية:

التعريفات الجمركية: رسوم تفرض على السلع المستوردة بهدف زيادة تكلفة الواردات وحماية المنتجات المحلية.

الحصص (الكوتا): تحديد كمية معينة من سلعة معينة يمكن استيرادها خلال فترة زمنية محددة.

القيود غير الجمركية: تشمل القيود الفنية والإدارية مثل معايير الجودة والسلامة التي يجب أن تستوفيها السلع المستوردة.

د.أشرف سمير

▪ ميزان المدفوعات Balance of Payments (BOP)

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل إحصائي يجمع كل المعاملات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة. ويسجل ميزان المدفوعات تدفقات السلع والخدمات والدخل والتحويلات ورؤوس الأموال. ويتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي. ويعكس ميزان المدفوعات قدرة الاقتصاد على تمويل التزاماته الخارجية.

يتكون ميزان المدفوعات من ثلاث حسابات رئيسية:

1. **الحساب الجاري**
   - السلع والخدمات: يشمل هذا البند تجارة السلع (الصادرات والواردات) وتجارة الخدمات مثل السياحة والنقل والتأمين.
   - دخل عوامل الإنتاج: يتضمن الدخل المتحقق من الاستثمارات الأجنبية في البلاد والعائدات التي تحصل عليها الاستثمارات المحلية في الخارج، مثل الفوائد والأرباح.
   - التحويلات الجارية: تشمل التحويلات المالية التي لا تتعلق بتبادل السلع أو الخدمات، مثل تحويلات العاملين والمساعدات الخارجية.
2. **الحساب الرأسمالي**
   - يتضمن التحويلات المالية ذات الطبيعة الرأسمالية، مثل القروض التي تستخدم لتمويل مشاريع طويلة الأجل.
   - ويتضمن الاستثمارات المالية مثل الاستثمارات المباشرة (شراء أو تأسيس شركات) واستثمارات المحافظ المالية (شراء الأسهم والسندات).
3. **حساب الاحتياطيات**

احتياطيات النقد الأجنبي: يعكس التغير في احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، والتي تستخدم لتحقيق التوازن بين الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.

▪ العجز التجاري Trade Deficit

يحدث عندما تتجاوز **قيمة الواردات قيمة الصادرات** خلال فترة معينة. يمثل **العجز التجاري استنزافًا للعملة الأجنبية** ويؤثر سلبًا على **ميزان المدفوعات**. قد يكون العجز **مؤقتًا** بسبب **ارتفاع استيراد الآلات والمعدات**، أو **مزمنًا** بسبب **ضعف الإنتاج المحلي وقلة القدرة التنافسية**.

▪ آلية التسعير التلقائي Automatic Pricing Mechanism

آلية التسعير التلقائي في مصر هي نظام تستخدمه الحكومة لضبط أسعار الوقود المحلية وفقًا للتغيرات في أسعار النفط العالمية وسعر الصرف المحلي. تم تطبيق هذه الآلية بداية من عام 2019 كجزء من جهود الإصلاح الاقتصادي– الذي يدعمه صندوق النقد الدولي– والذي يهدف إلى تحقيق استقرار مالي وتقليل الدعم الحكومي للوقود.

وتعني الآلية تعديل أسعار الوقود في السوق المحلية بشكل دوري (كل ثلاثة أشهر) لتتوافق مع التغيرات في الأسعار العالمية للنفط وسعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.

هداف آلية التسعير التلقائي:

تحقيق الاستقرار المالي: تقليل الضغط على الميزانية العامة من خلال تقليل الدعم الحكومي للوقود.

تحسين كفاءة استخدام الموارد: تشجيع الاستخدام الرشيد للطاقة والحد من الهدر.

توجيه الدعم لمستحقيه: توجيه الموارد المالية للدعم إلى القطاعات الأكثر احتياجًا بدلاً من دعم الوقود بشكل غير مباشر.

ثانياً: المفاهيم ذات الصلة بالاقتصاد الدولي:

- **برنامج التسهيل الممدد(Extended Fund Facility (EFF**

برنامج التسهيل الممدد (Extended Fund Facility – EFF) هو أحد برامج تمويل صندوق النقد الدولي، يهدف لدعم الدول التي تواجه صعوبات في ميزان المدفوعات على المدى المتوسط. يختلف عن برامج التمويل القصيرة الأجل بأنه يوفر فترة أطول للسداد، ويسمح بتطبيق إصلاحات هيكلية أعمق لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

السمات الرئيسية لبرنامج EFF

- يتيح تمويلًا طويل الأجل لتغطية العجز في ميزان المدفوعات.
- يشجع الحكومة على تنفيذ إصلاحات مالية وهيكلية لتحسين النمو والاستدامة المالية.
- يشمل شروطًا واضحة لمراقبة الأداء، مثل التحكم في العجز المالي، واستقرار سعر الصرف، وإصلاح قطاع الطاقة أو الدعم الاجتماعي.
- يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر.
- يهدف إلى تقليل اعتماد الدولة على التمويل القصير الأجل أو السوق السوداء للعملة.

- **أداة التمويل السريع Rapid Financing Instrument (RFI)**

د.أشرف سمير

أداة التمويل السريع (Rapid Financing Instrument – RFI) هي أداة تمويل من صندوق النقد الدولي مصممة لتوفير دعم مالي عاجل للدول التي تواجه صدمات اقتصادية أو مالية غير متوقعة، دون الحاجة إلى برنامج إصلاح طويل الأجل كما في برنامج EFF

السمات الرئيسية لأداة RFI

- تقدم تمويلًا سريعًا لتغطية فجوات ميزان المدفوعات الناتجة عن صدمات خارجية أو داخلية مفاجئة.
- لا تتطلب التزام الدولة بإصلاحات هيكلية طويلة الأمد، لكنها تشجع على سياسات اقتصادية للحفاظ على الاستقرار.
- تساعد على تعزيز الثقة لدى المستثمرين والأسواق المالية في الأزمات المفاجئة.
- تمويلها غالبًا قصير إلى متوسط الأجل ويُصرف بسرعة مقارنة ببرامج التمويل التقليدية.
- تهدف إلى توفير سيولة سريعة لتفادي الانهيارات النقدية أو المالية وتأمين الاحتياجات الأساسية للدولة.

▪ برنامج الاستعداد الائتماني Stand-By Arrangement (SBA)

برنامج الاستعداد الائتماني (Stand-By Arrangement – SBA) هو أحد أدوات صندوق النقد الدولي لدعم الدول التي تواجه صعوبات مؤقتة في ميزان المدفوعات أو الضغط على الاحتياطيات الأجنبية.

السمات الرئيسية لبرنامج SBA

- يوفّر تمويلًا متوسط الأجل لمساعدة الدول على سد فجوات التمويل القصيرة أو معالجة اختلالات مؤقتة في ميزان المدفوعات.
- يشترط الالتزام بسياسات اقتصادية محددة لتعزيز الاستقرار المالي والنقدي، مثل ضبط العجز المالي، وإصلاحات سعر الصرف، وإجراءات لضبط التضخم.
- يتيح صرف التمويل على مراحل مرتبطة بتحقيق أهداف الإصلاح، ما يضمن متابعة الاستخدام الفعّال للأموال.
- يهدف إلى إعادة الثقة للأسواق والمستثمرين من خلال دعم قدرة الدولة على الالتزام بالديون والسياسات الاقتصادية.
- يستخدم عادة كأداة قصيرة إلى متوسطة الأجل لتجاوز أزمات اقتصادية محددة دون الحاجة إلى برامج إصلاح معمقة طويلة الأجل مثلEFF .

▪ اتفاقيات التجارة/ المعاملة التفضيلية Preferential Trade Agreements (PTAs)

د.أشرف سمير

تعني اتفاقيات المعاملة التفضيلية منح الدولة مزايا تجارية خاصة لشركاء محددين دون تعميمها على باقي الدول. تقوم الدولة بتخفيض الرسوم الجمركية أو إلغائها على سلع مختارة، وتيسر نفاذ الصادرات إلى أسواق بعينها بشروط أفضل من القواعد العامة للتجارة الدولية، مع تنظيم قواعد المنشأ لضمان استفادة السلع المؤهلة فقط من هذه المزايا.

تستخدم مصر اتفاقيات المعاملة التفضيلية كأداة لدعم تنافسية الصادرات الوطنية. توسع الدولة من خلالها حضورها في الأسواق الإقليمية والدولية، وتدعم جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير، بما يعزز دور القطاع الصناعي والزراعي في التجارة الخارجية.

تسهم اتفاقيات المعاملة التفضيلية في خفض كلفة التبادل التجاري، وتعزيز اندماج الاقتصاد المصري في سلاسل القيمة الإقليمية، مع الحفاظ على توازن العلاقات التجارية وعدم الإخلال بالتزامات مصر الدولية تجاه الشركاء الآخرين.

مثال: اتفاقية المعاملة التفضيلية بين مصر والولايات المتحدة الخاصة بالحصص التفضيلية للمنتجات الزراعية، مثل صادرات الفواكه والخضروات المصرية إلى السوق الأمريكية بتخفيضات جمركية محددة.

- **منطقة تجارة حرة Free Trade Area (FTA)**

تعني منطقة التجارة الحرة اتفاقًا بين دولتين أو أكثر لإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على السلع المتبادلة بينها، مع احتفاظ كل دولة بسياساتها التجارية المستقلة تجاه الدول غير الأعضاء. تركز هذه المناطق على تسهيل حركة السلع دون توحيد التعريفة الجمركية الخارجية.

تسعى الدول إلى إنشاء مناطق تجارة حرة لتعزيز حجم التجارة البينية وخفض تكاليف التبادل التجاري. تتيح هذه المناطق للشركات النفاذ إلى أسواق أوسع، وتزيد من كفاءة الإنتاج عبر الاستفادة من اقتصاديات الحجم، دون المساس بالسيادة التجارية للدول الأعضاء.

تسهم مناطق التجارة الحرة في دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي، وجذب الاستثمارات الموجهة للتصدير، وتحسين تنافسية المنتجات المحلية. كما تساعد الدولة على تنويع أسواقها وتقليل مخاطر الاعتماد على سوق واحد.

أمثلة: منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) التي أطلقتها الدول الأفريقية لتبادل السلع والخدمات بدون رسوم جمركية على 90% من المنتجات.

- **الاتحاد الجمركي Customs Union**

يعني الاتحاد الجمركي اتفاق دول على إلغاء الرسوم الجمركية والقيود التجارية فيما بينها، مع تطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء. يحقق هذا النظام درجة متقدمة من التكامل التجاري، ويحد من التحايل، ويقلل الحاجة لقواعد منشأ معقدة، ما يسهل حركة السلع ويمنح الشركات بيئة أكثر استقرارًا للتخطيط والاستثمار داخل سوق واحدة.

د.أشرف سمير

يدعم الاتحاد الجمركي زيادة التجارة البينية وجذب الاستثمارات وتعميق سلاسل القيمة المشتركة، ويتطلب نجاحه تنسيقًا مؤسسيًا وسياسيًا عالي المستوى، لأن الدول تشارك في سياسة تجارية خارجية موحدة، ما يعزز القوة التفاوضية الجماعية لكنه يستلزم تقاربًا اقتصاديًا واستعدادًا مؤسسيًا واضحًا.

أمثلة: الاتحاد الجمركي الخليجي GCC Customs Union بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث طبقت الدول الأعضاء تعريفة جمركية موحدة على السلع القادمة من خارج المجلس، مع حرية حركة البضائع بين الدول الأعضاء.

- **السوق المشتركة Common Market**

تعني السوق المشتركة مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي تسمح بحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد بين الدول الأعضاء، مع إزالة القيود غير الجمركية وتنسيق السياسات الاقتصادية الأساسية. تحقق الدول من خلالها سوقًا أوسع وأكثر كفاءة، وتمنح الشركات قدرة أكبر على التوسع، وتوفر للأفراد فرص عمل واستثمار عبر الحدود.

تعزز السوق المشتركة النمو الاقتصادي من خلال تعميق المنافسة ورفع الإنتاجية وتكامل سلاسل القيمة، كما تظهر تجربة السوق الأوروبية المشتركة. تتطلب هذه المرحلة تنسيقًا مؤسسيًا وتشريعيًا عميقًا، وتستلزم مواءمة القوانين وسوق العمل والسياسات المالية جزئيًا، بما يضمن استدامة المكاسب وتوازن المصالح بين الدول الأعضاء.

مثال: السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا COMESA، التي تسمح بحرية حركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء. والسوق الاقتصادية المشتركة لأمريكا الجنوبية MERCOSUR التي تضم البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وباراغواي، وتهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية لتعزيز التكامل والنمو الإقليمي.

- **الاتحاد الاقتصادي Economic Union**

يعني الاتحاد الاقتصادي مرحلة متقدمة من التكامل تتجاوز السوق المشتركة، حيث تتفق الدول الأعضاء على سياسات اقتصادية ومالية موحدة تشمل الضرائب، المالية العامة، السياسة النقدية، وأسعار الفائدة، أحيانًا مع عملة مشتركة. يهدف الاتحاد إلى إزالة أي اختلافات تعيق حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الأعضاء وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي.

يسمح الاتحاد الاقتصادي بتحقيق تكامل أكبر في التخطيط الاقتصادي، وتنسيق السياسات الإنتاجية والاستثمارية، ورفع قدرة الدول على مواجهة الصدمات الاقتصادية. كما يعزز كفاءة الأسواق ويجعل من الاقتصاد الإقليمي قوة أكثر تنافسية عالميًا، لكنه يحتاج إلى مؤسسات قوية وآليات تطبيق صارمة لضمان التزام الأعضاء بالقواعد والسياسات الموحدة.

مثال: الاتحاد الأوروبي(EU) ، حيث تجمع الدول الأعضاء تحت مظلة واحدة ليس فقط لإلغاء الرسوم الجمركية والتجارة الحرة، بل لتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بشكل مشترك.

- **الاتحاد النقدي Monetary Union**

يعني الاتحاد النقدي مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي يتفق فيها الدول الأعضاء على عملة موحدة وسياسة نقدية مركزية واحدة. تهدف هذه الخطوة إلى توحيد أسعار الفائدة، وضمان استقرار العملة، وتسهيل حركة التجارة والاستثمار بين الأعضاء دون مخاطر تقلبات الصرف.

يساعد الاتحاد النقدي في تعزيز التكامل المالي، وتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول، وتحقيق استقرار الأسعار على المستوى الإقليمي. لكنه يتطلب مؤسسات مالية قوية وآليات صارمة لإدارة السياسة النقدية وضمان التزام جميع الأعضاء بالقواعد المشتركة.

مثال: الاتحاد النقدي لدول منطقة اليورو، حيث تستخدم الدول الأعضاء عملة موحدة (اليورو) ويتم تنسيق السياسات النقدية من خلال البنك المركزي الأوروبي.

- **الرسوم الجمركية Tariffs (Customs Duties)**

الرسوم الجمركية هي ضرائب تفرضها الدولة على البضائع المستوردة عند دخولها إلى أراضيها. تهدف هذه الرسوم إلى حماية الصناعة المحلية، وزيادة الإيرادات الحكومية، وتنظيم حركة التجارة مع الخارج. تؤثر الرسوم الجمركية على تكلفة السلع المستوردة، وقد تشجع على استبدالها بمنتجات محلية أو رفع أسعار المنتجات المستوردة للمستهلك. كما يمكن أن تستخدم كأداة تفاوضية في الاتفاقيات التجارية الدولية.

- **القيود الكمية Quantitative Restrictions**

القيود الكمية هي حدود تحددها الدولة لكمية معينة من السلع التي يمكن استيرادها خلال فترة زمنية محددة. تستخدم هذه القيود لحماية الإنتاج المحلي، ضبط المعروض في السوق، والحفاظ على التوازن التجاري. كما تؤثر على الأسعار والتوافر، وقد تُطبق على بعض السلع الاستراتيجية أو الحساسة اقتصاديًا.

- **الحصص التفضيلية Tariff Rate Quotas (TRQs)**

الحصص التفضيلية هي تحديد كميات معينة من السلع يمكن استيرادها من دول محددة بأسعار مخفضة أو معفاة من الرسوم الجمركية، بهدف تعزيز التجارة مع هذه الدول دون التأثير الكبير على الإنتاج المحلي.

- **قواعد المنشأ وقواعد تراكم المنشأ Rules of Origin and Cumulation of Origin**

قواعد المنشأ هي المعايير التي تحدد البلد الذي يُعتبر المنتج أو السلعة قد نشأت فيه، لتحديد حقوقه في الاستفادة من اتفاقيات التجارة التفضيلية أو تخفيض الرسوم الجمركية. وبالتالي، فهي مجموعة من القواعد والمعايير التي تحدد ماهية وشروط منتجات

التصدير المؤهلة للحصول على معاملة تجارية تفضيلية في إطار اتفاقيات التجارة الدولية، مثل اتفاقيات التجارة الحرة. تهدف قواعد المنشأ إلى تحديد منشأ المنتجات وتحديد مستوى التحويل الصناعي الذي جرى على السلعة في دولة معينة قبل تصديرها.

تراكم المنشأ على هو شرطاً يسمح باعتبار السلع التي تم استيرادها من بلد عضو في اتفاقية تجارة حرة على أنها ذات منشأ بلد عضو آخر تم فيها التحويل الصناعي.

- **شهادات المنشأ Certificates of Origin**

شهادات المنشأ هي الوثائق الرسمية التي تصدرها السلطات المختصة أو الغرف التجارية لتأكيد بلد تصنيع أو إنتاج السلع، وتستخدم لإثبات استحقاق المنتجات للمعاملة التفضيلية في التجارة الدولية، مثل تخفيض الرسوم الجمركية أو الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة.

- **مبدأ المعاملة الوطنية National Treatment Principle**

هو مبدأ قانوني ينص على أن الدولة يجب أن تعامل المنتجات والخدمات الأجنبية بنفس الطريقة التي تعامل بها المنتجات والخدمات المحلية. بهذا المبدأ، يتعين على الدولة أن تمنح المنتجات والخدمات الأجنبية نفس المعاملة المحلية التي تمنحها للمنتجات والخدمات المحلية.

- **مبدأ الدولة الاولي بالرعاية في التجارة الدولية Most Favored Nation (MFN)**

يقصد بهذا المبدأ المساواة في المعاملة وعدم التمييز بين الدول أو عدم معاملة أي دولة معاملة تفضيلية على حساب الدولة الأخرى في التجارة الدولية، حيث تتساوى كل الدول الأعضاء في ظروف المنافسة في الأسس الدولية ويستثنى من ذلك الدول التي تنتمي إلى إقليم اقتصادي معين والدول الأعضاء في الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة.

- **اتفاقية أوجه التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS)**

هي اتفاقية دولية تابعة لمنظمة التجارة العالمية(WTO) ، والتي تم تبنيها في إطار المفاوضات التي جرت خلال جولة أورجواي لمفاوضات التجارة الدولية في عام 1994. تهدف TRIPS إلى توحيد وتنظيم القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لتصبح جزءاً من قواعد التجارة الدولية. وتشمل TRIPS قواعد ومعايير دقيقة تحدد الحقوق والالتزامات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك الحد الأدنى لحماية هذه الحقوق والإجراءات القانونية ووسائل الإنفاذ.

أهداف اتفاقية TRIPS:

- توفير حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية، مثل حقوق البراءات، وحقوق النشر، والعلامات التجارية، وحقوق المؤلفين، والأساليب الصناعية الأخرى.
- تشجيع التعاون بين الدول في مجال حقوق الملكية الفكرية، وتعزز الحماية الدولية لهذه الحقوق.
- التشجيع على الابتكار والاستثمار في الأبحاث والتطوير.

▪ التصنيف الائتماني للدول ووكالات التصنيف الائتماني الدولية Sovereign Credit Ratings and International Credit Rating Agencies

التصنيف الائتماني يعني تقييم مستوى الجدارة الائتمانية، أو قدرة الدولة على الحصول على القروض اللازمة، ومدى قدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات في موعدها، ويعد التصنيف الائتماني صكا لصلاحية أو عدم صلاحية الدولة للحصول على القروض من أسواق الائتمان، أو من المؤسسات المالية الدولية. ويرتبط التصنيف الائتماني للدول بعدد من العوامل منها:

- مدى حالة الاستقرار السياسي والأمني بالدولة.
- الأوضاع الاقتصادية واستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- قدرة الدولة على سداد الديون.

أبرز وكالات التصنيف الائتماني:

- وكالة فيتش للتصنيف الائتماني (Fitch)
- مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني (Moody's)
- مؤسسة ستاندرد آند بورز (Standard & Poor's)

وتقدم جميع الوكالات السابقة تصنيفات لقدرة الحكومة على سداد الديون، وفقا للمستويات التالية:

- مستوى(AAA) : يعبر عن "جدارة ائتمانية عالية"، وهو أعلى تصنيف للجدارة الائتمانية، ويتبعه مستوى (AA) ، ومستوى (A).
- مستوى (BBB): يعبر عن "جدارة ائتمانية متوسطة، ويتبعه مستوى (bb)، ومستوى (b).
- مستوى (CCC): يعبر عن "جدارة ائتمانية عالية المخاطر"، ويتبعه مستوى (CC) ومستوى (C).
- مستوى (DDD) ": ويعبر عن "جدارة ائتمانية متعثرة" ويتبعه مستوى (DD) ومستوى (D).

▪ برامج Erasmus+

د.أشرف سمير

برامج Erasmus+ هي برامج تمويلية أوروبية تهدف إلى دعم التعليم، التدريب، الشباب، والرياضة في الدول المشاركة. توفر هذه البرامج منحًا للطلاب، المعلمين، والباحثين للتبادل الأكاديمي، التدريب العملي، ومشاريع التعاون بين المؤسسات، بهدف تعزيز المهارات، الابتكار، والتفاهم بين الثقافات المختلفة.

- **المناطق الصناعية المؤهلة Qualifying Industrial Zones (QIZ)**

المناطق الصناعية المؤهلة QIZ هي مناطق صناعية تم تأسيسها وفق اتفاقيات خاصة بين مصر والولايات المتحدة، تسمح للمنتجات المصنعة فيها بالدخول إلى السوق الأمريكية دون دفع رسوم جمركية أو بتخفيض كبير لها، بشرط استخدام محتوى محدد من مواد أو مكونات من إسرائيل أو مصر ضمن عملية الإنتاج. تهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع الاستثمار الصناعي، زيادة الصادرات، وخلق فرص عمل داخل هذه المناطق، مع تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي.

- **اتفاقيات باريس للمناخ Paris Climate Agreement**

اتفاق باريس للمناخ هو اتفاق دولي اعتمد عام 2015 يهدف إلى الحد من تغير المناخ والحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون 2 درجة مئوية مع السعي لخفضه إلى 1.5 درجة.

يشمل الاتفاق:

- التزامات جميع الدول لخفض الانبعاثات والتكيف مع آثار المناخ.
- دعم الدول المتقدمة للدول النامية مالياً وتقنياً.
- نظام مراجعة وتقارير كل خمس سنوات لتعزيز الطموح المناخي.
- تقديم خطط وطنية (NDC) تحدد الإجراءات لتقليل الانبعاثات وبناء القدرة على التكيف.
- وضع استراتيجيات طويلة الأجل غير إلزامية لتوجيه الجهود المستقبلية.

يعد الاتفاق إطاراً دائماً للعمل المناخي العالمي ويشكل خارطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة والتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

- **بنك التنمية الجديد New Development Bank (NDB)**

يمثل بنك التنمية الجديد أحد بنوك التنمية متعددة الأطراف التي تستهدف دعم الدول النامية والناشئة، مع تركيز واضح على تمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة. يعمل البنك على تعزيز التكامل داخل المنظومة المالية الدولية وتوسيع الفرص التمويلية، خاصة لدول تجمع بريكس وشركائها، مع اهتمام متزايد بتمويل العمل المناخي ونقل التكنولوجيا. أُنشئ بنك التنمية الجديد عام 2015 برأسمال مُصرّح به قدره 100 مليار دولار، موزع بالتساوي بين الدول المؤسسة الخمس: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. نجح البنك منذ تأسيسه في تمويل 96 مشروعًا بقيمة تقارب 33

د.أشرف سمير

مليار دولار، مستخدمًا أدوات متنوعة تشمل القروض والضمانات والمشاركة في رأس المال والمساعدة الفنية، بما يدعم المشروعات العامة والخاصة.

يسعى البنك إلى الإسهام في بناء نظام نقدي ومصرفي دولي أكثر تنوعًا، يقلل الاعتماد على القوى الاقتصادية الكبرى، ويدعم النمو في الاقتصادات الناشئة. يركز البنك على مجالات حيوية مثل الطاقة، والنقل، والمياه، والاتصالات، والأمن الغذائي، والبنية التحتية المستدامة، مع استهداف تخصيص 40% من تمويلاته لمشروعات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

يأتي تنظيم الملتقى الأول لبنك التنمية الجديد في مصر كأول فعالية من نوعها خارج الدول المؤسسة لبريكس، ليؤسس لشراكة أوسع بين مصر والبنك. يهدف الملتقى إلى التعريف بآليات عمل البنك، وتعميق التعاون مع الحكومة والقطاع الخاص، وبحث فرص الاستفادة من أدواته التمويلية، بما في ذلك آلية التمويل متعدد الشرائح للمشروعات الكبرى طويلة الأجل.

يعزز انضمام مصر إلى تجمع بريكس فرصها في الاستفادة من أنشطة بنك التنمية الجديد، خاصة في تمويل مشروعات ذات أولوية للاقتصاد المصري مثل النقل، والمياه والصرف الصحي، والطاقة النظيفة، والبنية التحتية الرقمية، والتنمية الحضرية. يعكس اهتمام البنك بتعميق التعاون مع مصر إدراكًا لدورها الإقليمي وفرصها التنموية، ضمن إطار أوسع لتعزيز التكامل والتنمية المستدامة.

- يتبع بنك التنمية الجديد تجمع دول البريكس.
- تم تأسيس البنك عام 2015.
- يبلغ رأس المال المصرح به 100 مليار دولار.
- يُعد البنك أحد بنوك التنمية متعددة الأطراف.
- يعزز البنك الفرص التمويلية للدول النامية والناشئة.
- تصل نسبة التمويلات المناخية إلى 40 في المئة من محفظة البنك.
- تركز مجالات اهتمام البنك على:
  - مشروعات البنية التحتية المستدامة
  - الأمن الغذائي وأمن الطاقة
  - تبادل التكنولوجيا والمعرفة
  - مجالات تنموية أخرى
- انضمت مصر رسميًا لعضوية البنك عام 2023.

- **الالتزامات الدولية لمكافحة التغير المناخي**

د.أشرف سمير

تشمل أبرز تلك الالتزامات:

- خفض الانبعاثات الغازية
- التكيف مع آثار المناخ
- تمويل المناخ للدول النامية
- التحول إلى الطاقة النظيفة والاقتصاد منخفض الكربون
- المراجعة والشفافية في التقارير المناخية
- التعاون الدولي والبحث العلمي
- دمج التنمية المستدامة في السياسات المناخية

- **جهود مصر نحو تبني ركائز الاقتصاد الأخضر**

في السياق المصري، فقد تبنت الدولة خطوات واسعة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر وتعزيز التنمية المستدامة، رغم مساهمتها المحدودة في الانبعاثات العالمية. وقعت مصر على اتفاقيات المناخ الدولية منذ 1994 بما فيها بروتوكول كيوتو واتفاقية باريس. تعمل الدولة على رفع مساهمة الطاقة المتجددة، تطوير صناعة الهيدروجين، تنفيذ الربط الكهربائي الإقليمي، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة. في قطاع النقل توسع مصر شبكات المترو والقطارات الكهربائية وتوطين السيارات الكهربائية. كما تطبق مشروعات لإدارة المياه والزراعة المستدامة. تدعم الاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي 2050 هذه الجهود من خلال تعزيز الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، التكيف مع التغير المناخي، وتحفيز الشراكات الدولية والتمويل المبتكر للمشروعات الخضراء. مصر تستثمر في هذه المجالات لجذب الاستثمارات، خلق وظائف، وتعزيز موقعها كمركز إقليمي للطاقة النظيفة.

- **الآثار المحتملة لآلية الكربون الأوروبية (EU Carbon Border Adjustment Mechanism) على الاقتصاد المصري**

- زيادة تكاليف الصادرات: ستفرض أوروبا رسوماً على المنتجات المستوردة بناءً على انبعاثاتها الكربونية، ما قد يزيد تكلفة صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي مثل الحديد والأسمنت والمواد الكيميائية.
- تبني تقنيات إنتاج منخفضة الانبعاثات: ستدفع مصر لتطبيق تقنيات منخفضة الانبعاثات في الإنتاج الصناعي لتجنب الرسوم الإضافية، مثل التحول للطاقة النظيفة أو تحسين كفاءة الطاقة.
- تأثير على التنافسية: المنتجات المصرية قد تصبح أقل تنافسية إذا لم تتكيف مع متطلبات الكربون الأوروبية مقارنة بالدول التي لديها انبعاثات أقل أو تمويل لتحديث صناعتها.

د.أشرف سمير

- نمو فرص الاستثمار الأخضر: يمكن أن تشجع مصر على جذب استثمارات جديدة في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة لدعم الصناعات المصدرة.
- تعزيز التحول إلى الاقتصاد الأخضر: الآلية تدفع الدولة لتطوير سياسات بيئية شاملة تشمل النقل، الطاقة، والصناعة، بما يتوافق مع المعايير الدولية.

▪ الحرب التجارية Trade War

الحرب التجارية هي صراع اقتصادي بين دولتين أو أكثر، تستخدم فيه كل دولة سياسات لحماية صناعاتها المحلية من خلال:

- فرض رسوم جمركية عالية على واردات الدولة الأخرى.
- قيود على الصادرات أو الحصص الكمية للسلع.
- إجراءات غير تعريفية مثل معايير صارمة للمنتجات أو تراخيص صعبة أو اشتراطات بيئية.

الهدف غالبًا هو حماية الصناعات المحلية أو الضغط على الدولة الأخرى لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية. لكنها تؤدي عادة إلى ارتفاع الأسعار وتقليل التجارة العالمية وتأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

▪ الممارسات التجارية غير العادلة Unfair Trade Practices

تشمل أبرز أشكال الممارسات التجارية غير العادلة:

- الإغراق(DUMPING) : بيع المنتجات بأسعار أقل من تكلفتها أو أقل من سعر السوق المحلي لإلحاق الضرر بالمنافسين المحليين.
- الدعم الحكومي للإنتاج أو للتصدير: تقديم إعانات أو منح مالية للشركات المحلية لتخفيض أسعارها بشكل غير عادل على الأسواق الدولية.
- الاحتكار: تحالف الشركات لتحديد الأسعار أو حصص السوق لمنع المنافسة الحرة.
- التعدي على الملكية الفكرية: نسخ أو استخدام براءات الاختراع أو العلامات التجارية بدون إذن.
- القيود غير الجمركية: فرض معايير تقنية أو صحية أو بيئية بهدف تقييد واردات الدول الأخرى بشكل غير مبرر.
- التلاعب بالعملة: خفض قيمة العملة المحلية لتعزيز الصادرات وجعلها أرخص في الأسواق العالمية.

▪ أهداف إصدار العملات الرقمية السيادية Central Bank Digital Currencies

- تحسين أنظمة الدفع: تسهيل المدفوعات المحلية والدولية بسرعة وأمان أكبر.
- تعزيز الشمول المالي: تمكين المواطنين غير المتعاملين مع البنوك التقليدية من الوصول للخدمات المالية.
- تقليل الاعتماد على النقد الورقي: تقليل التكاليف المرتبطة بإصدار وتداول النقود التقليدية.

د.أشرف سمير

- مكافحة الجرائم المالية: مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تتبع المعاملات الرقمية بشكل أفضل.
- السيطرة على السياسة النقدية: تمكين البنوك المركزية من إدارة السيولة والتضخم بشكل أكثر فاعلية.

▪ سمات العملات المشفرة Cryptocurrencies

مزايا استخدام العملات المشفرة:

- لامركزية ولا تخضع لسيطرة البنوك أو الحكومات.
- أمان عالي بفضل تقنية البلوكشين وسجلات المعاملات غير القابلة للتغيير.
- سرعة في التحويلات المالية الدولية مقارنة بالنظام البنكي التقليدي.
- قابلية التقسيم لتسهيل المعاملات الصغيرة.
- شفافية جميع المعاملات المسجلة على دفتر الأستاذ العام General ledger.

عيوب استخدام العملات المشفرة:

- تقلبات كبيرة في الأسعار تزيد المخاطر الاستثمارية. (على الرغم من كونها مخزن جيد للقيمة)
- صعوبة استخدامها في الدول التي تحظرها رسميًا.
- صعوبة تنظيمها من قبل الدول.
- استهلاك عالي للطاقة في بعض العملات مثل البيتكوين بسبب التعدين.

الدول التي تحظر العملات المشفرة أو تقيد استخدامها:

- الصين: حظر كامل للتعدين والتداول بالعملات المشفرة.
- روسيا والهند: ليست قانونية كوسيلة دفع، لكن يُسمح بالاستثمار والتداول بشروط معينة.
- الجزائر، المغرب، مصر: حظر التعامل بالعملات الرقمية رسميًا.

الدول التي تسمح أو تنظم العملات المشفرة:

- الولايات المتحدة، كندا، اليابان، كوريا الجنوبية، الاتحاد الأوروبي: السماح بالتداول مع تنظيم مالي محدد.
- الإمارات، البحرين، سنغافورة، سويسرا: تشجيع الابتكار في العملات الرقمية مع وضع أطر قانونية وتنظيمية واضحة.

▪ العوامل التي تؤثر على حركة التجارة العالمية

- السياسات التجارية والجمركية: الرسوم، الحصص، والحواجز غير التعريفية.
- التغيرات الاقتصادية: نمو أو ركود الاقتصاد العالمي والمحلي.
- تقلبات أسعار العملات: تأثير سعر الصرف على تكلفة السلع والخدمات.
- الابتكار والتكنولوجيا: تحسين الإنتاجية وتقليل تكاليف النقل والتوزيع.

- الجغرافيا واللوجستيات: قرب الأسواق وشبكات النقل والموانئ.
- الأزمات والأحداث العالمية: الحروب، الجوائح، والكوارث الطبيعية.
- الطلب والعرض العالمي: التوازن بين الإنتاج المحلي والاحتياجات الدولية.
- الاتفاقيات الدولية والتحالفات الاقتصادية: مثل منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التبادل الحر.
- الاستقرار السياسي والأمني (العوامل الجيوسياسية): تأثير النزاعات والاضطرابات على التجارة والاستثمار.

▪ طريق الحرير ومبادرة الحزام والطريق Silk Road and the Belt and Road Initiative (BRI)

طريق الحرير

شبكة قديمة من طرق التجارة ربطت بين الصين، وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط، وأوروبا. كان يستخدم لتبادل السلع مثل الحرير والتوابل والذهب والأحجار الكريمة. شمل طرقًا برية تمر عبر آسيا الوسطى، وطرقًا بحرية عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر.

مبادرة الحزام والطريق

مشروع أطلقته الصين عام 2013 لإحياء الروابط التجارية بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. وتهدف إلي:

1. إنشاء حزام بري يربط الصين بآسيا الوسطى وأوروبا عبر شبكات طرق وسكك حديدية وأنابيب طاقة.
2. تشمل أيضًا طريقًا بحريًا عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر وصولًا إلى أوروبا.
3. تهدف لتعزيز التجارة والاستثمار وتطوير البنية التحتية مثل الموانئ والطرق والسكك الحديدية.
4. تغطي أكثر من 70دولة تمثل نحو ثلثي سكان العالم وأكثر من نصف الناتج العالمي.
5. تسعى الصين من خلالها لتوسيع نفوذها الاقتصادي وتأمين أسواق وموارد جديدة.

أهم الفرص للاقتصاد المصري من تدشين المبادرة

- قناة السويس تمثل نقطة محورية في الطريق البحري للمبادرة.
- إمكانية جذب استثمارات مباشرة في الموانئ والمناطق اللوجستية بمصر.
- تطوير المناطق الاقتصادية مثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.
- زيادة الصادرات المصرية إلى الأسواق الآسيوية.

▪ الاقتصادات الناشئة (الصاعدة) Emerging Economies (Emerging Markets)

الاقتصادات الناشئة وفق صندوق النقد الدولي هي دول ليست ضمن الاقتصادات المتقدمة لكنها تحقق نموًا اقتصاديًا مستدامًا وتصل تدريجيًا إلى مستويات الدخل المتوسط، وتتمثل أبرز سماتها في الآتي:

- المشاركة المتزايدة في التجارة العالمية والأسواق المالية الدولية.
- تبني إصلاحات مالية ومصرفية تهدف إلى خفض التضخم وتطوير البنية التحتية المالية.
- توسع أسواق المال مع نمو الشركات المحلية ودخولها البورصات.
- جذب استثمارات أجنبية بحثًا عن عوائد أعلى مقارنة بالأسواق المتقدمة.
- تنويع الأدوات المالية مثل السندات والصكوك والأسهم بما يعزز السيولة.
- تطبيق إصلاحات تنظيمية لزيادة الشفافية وجاذبية الأسواق.